The Turkish Strategy toward the Middle East (2002-2020)

Khlid Rakan Al-Khurisha[(1)*]

(1) Prince Hussin Bin Abdulla the Second Academy for Civil Defense, Amman – Jordan.

Received: 16/01/2022
Accepted: 28/08/2022
Published: 03/12/2022

* *Corresponding Auther:*
khaled.khraisha@bau.edu.jo

Abstract

This study aims at knowing the general characteristics of the Turkish strategy toward the Middle East and analyzing the nature of the Turkish relations with the international community, and the impact of the Turkish role in the Middle East, where it (the Turkish role) spread dangerously in the political, economic and military aspects. The methods adapted by the Turkish government in order to advance its regional role were many, particularly after the Justice and Development Party successfully led Turkey in 2002.

The study implemented the decision making approach to get a realistic understanding to the decision making process in Turkey toward the Middle East, in addition to analyze the factors that affect that role. The descriptive approach was also used to describe and analyze the general characteristics of the Turkish strategy and the Turkish relations toward the Middle East.

The study has found that the reasons that stand behind the expansion of Turkish role in the Middle East after 2002 were the success of the Justice and Development Party to lead Turkey in 2002 , the American occupation of Iraq, the Arab revolutions, the Arabic dissent and the vacant political Arabic role in the region. All these factors have led to the rise of Turkish role in the Middle East, and the construction of a Turkish strategy that aims at achieving its goals in the region as well as strengthening its presence in the NATO (North Atlantic Treaty Organization) and eventually its distinguished relations with the United States in terms of its interests in the Middle East.

Keywords: Strategy, The Middle East, The Role.

الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2002م – 2020م)

خالد راكان الخريشا [1]

(1) أكاديمية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للحماية المدنية، عمان – الأردن.

ملخص

تهدف هذه الدّراسة إلى معرفة السّمات العامّة للاستراتيجية التّركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط، وتحليل طبيعة العلاقات التّركية مع البيئة الدّولية وشكلها، ومدى تأثير الدّور التّركي في الشّرق الأوسط؛ فقد تعاظم دور تركيا في المجال السّياسي الاقتصادي والعسكري، وتنوّعت الأدوات التي اعتمدتها تركيا في سبيل الارتقاء بالدّور الإقليمي لها، خاصّة بعد وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السّلطة في الدّولة التّركية عام 2002م.

واستخدمت الدّراسة منهج صنع القرار للوصول إلى فهم واقعي لعمليّة صناعة القرار التّركي تجاه منطقة الشّرق الأوسط، بالإضافة إلى تحليل دور العوامل المؤثّرة في صياغة القرار، والمنهج الوصفي الذي يصف أهم مميّزات الاستراتيجيّة التّركية، ويصف العلاقات التّركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط ويحلّلها.

وتوصلّت الدّراسة أن بروز النّشاط التّركي في المنطقة بعد عام 2002م يعود لأسباب عديدة، هي: وصول حزب العدالة والتّنمية للحكم، ووصول الاحتلال الأمريكي للعراق، وقيام الثّورات العربيّة، والانقسامات العربيّة، وظهور الفراغ السّياسي العربي بالمنطقة، ما أدّى إلى تعاظم الدّور التّركي في منطقة الشّرق الأوسط، وبناء استراتيجية تركيّة هدفها الأساسي تحقيق المصالح في المنطقة ودعم وجودها في (حلف الناتو) وبناء علاقاتها المتميّزة مع الولايات المتحدّة الأمريكية، فيما يتعلّق بالمصالح الكبرى في منطقة الشّرق الأوسط.

الكلمات الدّالة: (الاستراتيجيّة، الشّرق الأوسط، الدّور).

المبحث الأول
خلفية الدّراسة ومشكلتها

المقدمة.

تعدّ نهاية الحرب الباردة نقطة انطلاق وتحوّل في العلاقات الدّولية؛ فالنّظام الدّولي أصبح يركّز على امتلاك القوّة الاقتصادية التي تعدّ من أهم العوامل لبروز الدّولة كقوّة في السّاحة الدّولية، لذلك نجد تركيا من بين هذه الدّول التي تسعى لامتلاك القوّة الاقتصاديّة والبروز كقوّة إقليميّة.

ويستدعي الحديث عن استراتيجيّة بناء الدّول، إعادة قراءة دور الدّولة في استقراء المستقبل

وبناء استراتيجيّة جديدة، تتناغم مع المستجدّات والمتغيّرات التي فرضت نفسها، ما شكّل دافعًا رئيسًا لهم لإعادة تقييم الأدوار الاستراتيجيّة وفقًا لمصالحها.

لذلك، تعدّ تركيا من الدّول التي سعت إلى بناء استراتيجيتها ورسمها، ونجحت في ذلك، وفقًا للمتغيّرات التي حدثت في منطقة الشّرق الأوسط، بما يضمن تحقيق مصالحها، وهو ما سنلحظه من خلال بحث الدّور التّركي القائم على الأهميّة الاستراتيجيّة.

ويعد الموقع الجغرافي المهم لتركيا وتاريخها دوافع رئيسة نحو تحرّكها الإيجابي في الاتّجاهات كافّة لتحقيق تلك المصالح، ويشكّل الحفاظ على الأمن وإعادة الدّور المحوري الإقليمي لسابق عهده مصلحة عُليا ترغب تركيا في تحقيقه.

تعود أهم التغيّرات والتّطوّرات الجوهريّة التي شهدتها الجمهوريّة التّركيّة إلى عهد وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم عام 2002م، إضافة إلى متابعتها المتغيّرات النّاجمة عن تغيير الملامح في الصّورة العامّة للمجتمع الدّولي الذي استغلّته تركيا، ودفعها إلى انتهاج سياسة اقتصاديّة ساهمت في زيادة معدّلات النّمو الاقتصادي بشكل كبير وملحوظ، وساعدها ذلك على عمل ترتيبات أمنيّة جديدة ساهمت في تحقيق الاستقرار السّياسي داخل الدّولة التّركية.

إنّ الفهم النّاضج لدى واضعي الاستراتيجيّة التّركية، ساعد وبشكل كبير على فهم هذه المتغيّرات، والعمل على طي صفحات الماضي، والانطلاق بثقة عالية نحو العالم العربي والإسلامي، أو ما يسمى بالحديقة الخلفيّة أو العمق الاستراتيجي، لتصبح تركيا اللاعب المؤثّر في المنطقة، والرّقم الصّعب في التّوازنات الاستراتيجيّة الجديدة في المنطقة التي تسعى فيها الأطراف كافّة إلى عدم خسارته، فهي توجّه استراتيجيّاتها ذات المنظور الاقتصادي نحو الدّول التي تمتلك مصادر طبيعيّة، وإلى سياسية الاستقطاب في ضوء وجود مناخ مناسب لدى الدّولة التّركية للاستثمار والصّناعات الثّقيلة والسّياحة.

مشكلة الدّراسة.

تكمن مشكلة الدّراسة بالتّعرف إلى طبيعة الدّور الإقليمي التّركي، كقوة إقليميّة يجعلها توجّه بعض استراتيجياتها الخارجيّة نحو مناطق الشّرق الأوسط ككل والمنطقة العربية خاصّة، ومدى تأثيرات ذلك الدّور بالنّظام الإقليمي العربي نظرًا لما تمتلكه المنطقة العربيّة من موارد طبيعيّة غنية

كالبترول. وتسعى تركيا لتحقيق أهدافها من خلال توظيف قدراتها الجغرافيّة والاقتصاديّة والعسكريّة في ظل الأزمات التي تشهدها المنطقة.

أهمية الدّراسة.

للدّراسة أهميّتان: علميّة وعمليّة، وتتمثّل الأهميّة العلميّة في محاولة تحليل وتفسير ومعرفة العوامل التي أدّت إلى تنامي قوة تركيا وتعاظم دورها في المجالين: الاقتصادي والعسكري. أمّا الأهمية العمليّة فتنبثق من الأدوات التي اعتمدتها تركيا في سبيل الارتقاء بالدّور الإقليمي لها والذي وصلت إليه، وهو موضوع أكاديميّ لم يُسجّل فيه إلا القليل من الدّراسات وخاصّة العربيّة؛ ما يجعل هذه الدّراسة تعدّ مرجعًا مهمًا للأكاديميين والباحثين.

أهداف الدّراسة.

تهدف الدّراسة إلى معرفة طبيعة الدّور التركي في منطقة الشّرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام تركيا، وتحديد دور القوى الإقليميّة والدّولية في تحرّكات السياسة الخارجيّة التّركيّة تجاه الشّرق الأوسط، بالإضافة لقراءة الأبعاد للاستراتيجيّة للدّور التّركي في منطقة الشّرق الأوسط وتحليلها.

منهجيّة الدّراسة.

تقتضي طبيعة هذه الدّراسة أن هذه تعتمد على المناهج الآتية:

1- **منهج صنع القرار:**

سيتم استخدام هذا المنهج للوصول الى فهم واقعي لعمليّة صناعة القرار التركي تجاه منطقة الشّرق الأوسط، بالإضافة إلى تحليل دور العوامل المؤثّرة في صياغة ذلك القرار من خلال ثلاثة نماذج (صوبر، 2006، ص12-ص16) وهي:

أ. نموذج تحليلي: يقوم بافتراض أن عمليّة صياغة الخطاب السّياسي تتم على أساس حصر البدائل المتاحة أمام صانعي القرار من خلال البدائل التي تعظّم المنافع.

ب. نموذج معرفي: تقوم من خلال صياغة الخطاب السّياسي وفقًا لرؤية عقائدية يتمسّك بها صانعو القرار؛ بحيث تقبل البدائل التي تنسجم مع تلك العقائد ويتم استبعاد البدائل التي لا تنسجم مع تلك العقائد.

ج. نموذج تنظيمي: يرتكز هذا النّموذج على أساس أنّ صياغة الخطاب السّياسي يقوم بشكل آلي ومبرمج من خلال عمليّات تدرّب عليها صانعو القرار سابقًا، من خلال تفاعل صانعي القرار مع البيئة المحيطة.

2- <u>المنهج الوصفي:</u>

تقوم هذه الدّراسة بوصف أهم الصّفات المميّزة للاستراتيجيّة التّركيّة وتحليل العلاقات التّركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط.

أسئلة الدّراسة.

تحاول الدّراسة الإجابة عن السّؤال الرّئيس الآتي: **ما أهم أسس ومحدّدات ومرتكزات الاستراتيجيّة التّركية تجاه الشّرق الأوسط،** وستجيب الدّراسة عن الأسئلة الفرعيّة المنبثقة عن السّؤال الرّئيس، وهي:

1. ما المقوّمات الدّاخلية والخارجيّة المؤثّرة لدى الدّولة التّركية؟
2. ما أهداف السّياسة التّركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط؟
3. ما خيارات الاستراتيجيّة التّركية في منطقة الشّرق الأوسط؟

مفاهيم الدِّراسة ومُصطلحاتها.

أ) الاستراتيجية: يرى الباحثون أن أصل كلمة استراتيجيّة يرجع إلى الكلمة اليونانيّة "Strategos" وتعني: فن القيادة وإدارة المعارك، ما يدلّ على أنّ استخدام الاستراتيجيّة ظهر أساسًا في المجال العسكري كدليل للقائد العسكري؛ للكشف على مختلف القوى المتاحة لديه لتحقيق النّصر على أعدائه، حيث يرى أحد الباحثين أنّ كلا من "SUN TZU و Clausevitz" أوّل من استخدم هذه الكلمة في كتاباتهم العسكرية (**المغربىز، 1999، ص 18**).

ب) الشرق الأوسط: ظهر مصطلح الشّرق الأوسط لأوّل مرّة عام 1902م على المنطقة الواقعة بين الهند وشبة الجزيرة العربيّة ومركزه الخليج العربي، وهو مصطلح سياسي يُشير إلى موقع المنطقة بالنّسبة لغيره من الدّول، أي بالنسبة لمن هو شرق أوسط، وأوّل من أطلق هذا المصطلح هو ضابط بحري أمريكي يُدعى ألفرد ماهان (Alred Mahan) (George, 1982, P18).

ج) الدّور: هو سلوك سياسي تمارسه الدّولة حسب موقعها في بنية النّظام الدّولي، ويتأثر في متغيّرات عديدة ضمن إطار الزّمان والمكان التي تتفاعل مع بعضها بعضًا لتعطي تأثيرًا فاعلا أو متوسطًا أو قليل الفاعليّة للدّولة، ويتأثّر هذا الدّور بعوامل داخليّة وأخرى خارجيّة تتأثّر بدورها بالعناصر الطّبيعيّة أو البّشرية المسؤولة عن قوة الدّولة وقدرتها على القيام بدور معيّن، بالإضافة إلى الأحداث التي تجري على السّاحة السّياسية الإقليميّة والدّوليّة، ويقوم الدّور الفاعل في ظل وجود قيادة سياسيّة حكيمة قادرة على توظيف قدرات الدّولة (الركابي، 2017، ص7).

حدود الدِّراسة.

تلتزم الدِّراسة في تناولها لدراسة الاستراتيجية التّركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط بالحدود الزّمانيّة والمكانيّة لمضمون الدِّراسة، وهي:

المحدّد الزّماني: ستجري الدِّراسة خلال العام 2002م–2020م؛ حيث برز المحتوى الزّماني للدّراسة.

المحدّد المكاني: سيقتصر مكان الدِّراسة على الاستراتيجية التّركية إزاء منطقة الشّرق الأوسط فقط.

المحدّد الموضوعي: يدخل موضوع الدِّراسة ضمن النّظم السّياسيّة، الذي ستبيّن الدّراسة من خلاله آلية الاستراتيجيّة التّركية تجاه منطقة الشّرق الأوسط خلال الفترة الزّمنيّة المحدّدة للدّراسة.

المبحث الثّاني
الإطار النّظري والدّراسات السّابقة

ارتبطت منطقة الشّرق الأوسط بمصالح الدّول الكبرى؛ وذلك لما لها من أهمية استراتيجيّة، ناتجة عن موقعها الجغرافي وما تمتلكه من ثروات طبيعيّة غنيّة وخاصة النّفط والمعادن، فتركيا التي تمثّل دولة شرق أوسطيّة فاصلة بين أوروبا والشّرق الأوسط، تعمل على استغلال موقعها لخدمة مصالحها في المنطقة، وقامت تركيا بدور حاسم في التّاريخ على الصّعيد العالمي والإقليمي؛ إذ كانت تقاطع مختلف الحضارات البشريّة العريقة في قلب العالم القديم، فكانت اسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرّومانيّة إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطوريّة العثمانية التي ضعفت وانهارت وأُنهيت فيها الخلافة الإسلاميّة، وقامت على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة 1923م التي بناها "مصطفى كمال أتاتورك" الذي أعلن انتهاء الخلافة العثمانيّة وقيام الدّولة التّركيّة العلمانيّة الحديثة، وبالرغم من تعرّض تركيا لانقلابات عسكرية ما بعد تأسيسها، ومرورها بظروف اقتصاديّة صعبة جدًا، إلّا أنّها عادت لفرض قوتها وخاصّة الإقليميّة بعد وصول حزب العدالة والتّنمية

إلى الحكم في العام 2002م (**عبدالفتاح، 2014م، ص16**)؛ إذ فتحت السّياسة التّركية الجديدة أمام تأسيس مدخل تعاوني جديد شامل من الأمن إلى السّياسة والاقتصاد، فحصل تغير في التّوجّهات السّياسية التّركية ليعود الدّور التّركي في المنطقة بشكل فعّال وضمن استراتيجيّة سياسيّة تحكمها المصالح، في محاولة للحصول على دور إقليمي كبير وأساسي في المنطقة.

توظيف النّظريات

اعتمدت الدِّراسة على نظريّة إدارة الصّراع الدّولي، ونظريّة المصلحة الوطنية؛ لتحقيق هدف الدِّراسة وفهم الاستراتيجية التّركية؛ إذ إن الأزمات الإقليميّة هي نواة الصّراع الدّولي.

أولاً: نظريّة إدارة الصّراع الدّولي.

لا شكّ في أنّ الأزمات ظاهرة تسبق الصّراع أو النّزاع، وقد برزت ظاهرة إدارة الصّراع الدّولي بعد مجازر وقتل الملايين من الضّحايا المدنيين وخاصّة في الحربين الأولى والثّانية، وقد أدّى غياب التّخطيط الاستراتيجي قبل حدوث الصّراع إلى قيام الحروب المدمّرة الّتي عاشتها البشريّة؛ إذ تعدّ ظاهرة الصّراع الدّولي ظاهرة معقدّة ومتشابكة في مراحل تفاعلاتها كافّة، لذلك فالصّراع الدّولي هو نتاج تنازع الإرادات الوطنيّة، ويبرز هذا التّنازع بسبب وجود حالة من الاختلاف في دوافع الدّول وأهدافها وتصوّراتها وتطلّعاتها التي تسعى إلى تنفيذها، وقد تتداخل أنواع مظاهر الصّراع وأشكاله، فهناك صراع على المستوى السّياسي والاقتصادي والمذهبي، وهناك صراع على المستوى التّكنولوجي والأيدلوجي وهناك أنواع سلبيّة أخرى؛ كالضّغط والحصار والاحتواء والتّهديد (العقابي ،1996،ص10).

تبرز أسباب الصّراع الدّولي ودوافعه من الرّغبة في الوصول إلى السّلطة والتّوسع وتحقيق الأطماع والأهداف، ويؤكّد هذه الحقيقة (كوينسي رايت) أحد مفكّري العلاقات الدّولية، بقوله: "إنّ تلك العوامل والدّوافع للصّراع الدولي تعود إلى عوامل الرّغبة في السّيطرة، وشهوة التّوسع، والانضمام للتّحالفات الدّولية على المستوى الأمني والسّياسي والاقتصاديّ"، مما يؤدّي إلى ضعف بنية النّظام وسيادة حالة من عدم الاستقرار، وسعي قادة الصّراعات الاستعماريّة إلى السيطرة على منابع الاقتصاد، واعتبار الحرب والصّراع أحد الوسائل الرّئيسة للسّياسة القوميّة (مقلد، 2006، ص35).

ومن أبرز مقولات النّظريّة ودواعي استخدامها ما يأتي:

أ- **مقولات النّظريّة**

كوينسي رايت: بيّن أنّ ربط التّاريخ بظاهرة الصّراع والحرب بين الدّول تعود إلى المعتقد المتأصّل لدى مفكّري التّاريخ، باعتبار أن المستقبل هو امتداد وتطوّر للماضي، وأنّ إجراء الأحداث والتّفاعلات وفرزها وتصنيفها، يؤكّد التّمييز بين الدّوافع والعوامل التي تحدث من أجلها النّزاعات والحروب، وبيّن رايت الأسباب الواقعيّة التي تدفع لها، باعتبار أنّ الأسباب الحقيقية لحالة الصّراع الدولي تكمن خلف دوافع تتظافر في معظمها لتحقيق المنافع والمصالح السّياسية والاقتصاديّة، فهناك نزاعات دوليّة كثيرة حدثت تحت ضغط المؤثّرات والعوامل الأيديولوجيّة (مقلد، 2006، ص35).

ونظر المفكّر ليفي ورنر –من مفكري العلاقات الدولية ومن المفكّرين المهتمين كثيرًا بتحليل أسباب النّزاعات والصّراعات والحروب بين الدّول– إلى النّزاع الدّولي على اختلاف مراحله ومظاهره بوصفه سمة من سمات النّظام الدّولي القائم على تعدّد الدّول القوميّة وتباين القوميّات، ونظر من خلال تصوّراته إلى عدم إمكانيّة تحقيق السّلام عند انعدام وجود سلطة مركزيّة محايدة عالميّة تملك السّلطة وقوّة الإكراه القانونيّ، لذلك يرى أنّ عوامل التّهديد التي تتعرض لها مصالح الدّول وأمنها يجبر هذه الدّول على السّعي نحو الحصول على دوافع القوّة، ومن هنا يتأجّج الصّراع، وتوصّل إلى سبب آخر يزيد الصّراع بين الدّول، وهو حالة الرّيب والشّكوك المتبادلة بين الدّول التي تتحوّل من وقت إلى آخر إلى مشاعر عدائيّة، تختلف مستوياتها بحسب قوّة الصّراع ومدى العنف والتّطرف التي تمارسه تلك الدّول (مقلد، 2006، ص36).

في النّهاية، نستنتج أنّ أيّ دولة تستطيع الوصول إلى نتيجة بشأن ما يجب عمله، والخروج بالسّياسات التي يجب اتّخاذها، إلا أنّ إجراءات تحديد أهميّة المصلحة هي التي تتخّذها الدّولة؛ للوصول إلى أهدافها في النّهاية، وهو ما حدّد المعالم التي أسّست طبيعة الاستراتيجيّة التّركية تجاه المنطقة.

ثانيًا: نظريّة المصلحة الوطنية:

يرتبط هذا التّعريف بمفاهيم أخرى كالقوة وتحقيق الأهداف الوطنية للدّولة، ومن خلال ذلك نجد أن المصلحة الوطنية تعني المعرفة بالقوة، وترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن للدّولة البقاء، والقوّة لدى الدّولة هي قدرتها على ضمان مصالح الدّولة، ولو في حدها الأدنى، ضمن إطارها الإقليمي وفي ضوء استقلالها وبقائها؛ فالاستراتيجيّة التّركية سعت إلى الحفاظ على دورها الإقليمي خاصّة في منطقة الشّرق الأوسط من خلال الإمكانات والقدرات التي تمتلكها، وتوظيفها لخدمة لمصالحها (الكفارنه، 2018، ص224).

الدّراسات السابقة.

1) **دراسة (الحلالمة،2021): "التّنافس التركي الإيراني في منطقة الشّرق الأوسط"**، هدفت الدّراسة إلى التّعرف على التّحولات السّياسية في المنطقة، والتي أدّت إلى زيادة هذا التّنافس ومدى ارتباطه بالأهميّة السّياسيّة والعسكريّة والجيوبولوتيكيّة للمنطقة؛ بحيث قامت الدّراسة على فهم هذه المشاريع والأدوار لكلّ من تركيا وإيران، وأثر ذلك في منطقة الشّرق الأوسط، فانطلقت الدّراسة من فرضيّة مفادها: أنّ وجود قوّتين مختلفتين أيدولوجيًا، يمتلكان قدرات متشابهة إلى حدّ ما، يمكّنهما من التّنافس في المنطقة، ومن فرضيّة أخرى ترى أنّ لهذا التّنافس أثرًا سلبيًا في المنطقة؛ إذ أضعف ولاءات بعض التّيارات الأيدولوجيّة لدولها، وأصبح لها انتماؤها الفكري والأيديولوجي، وقد ثبتت صحّة الفرضيتين، وانطلقت الدّراسة كذلك، من مشكلة بحثيّة بوجود حالة من عدم الوضوح لفهم طبيعة العلاقة بين تركيا وإيران في المنطقة وما هي منطلقاتها وركائزها، وأجابت الدّراسة عن عدد من التساؤلات المثارة، نحو: ماهية طبيعة العلاقة، والمحدّدات والأسباب التي أوجدت هذا التّنافس بين الدولتين، واستخدمت الدّراسة منهج صنع القرار في بيان طبيعة الظّروف السّياسيّة المحيطة ببيئة صانع القرار في كلا الدّولتين، والمنهج الوصفي التّحليلي في توضيح طبيعة هذه العلاقة التي أدت إلى محاور هذا التّنافس وشرحها، واستخدمت في إطارها النّظري نظريّة اللعبة التي بيّنت جوانب القوّة والضعف وساعدت في كشف أوجه التّنافس بين إيران وتركيا، واستخدمت النّظريّة الواقعيّة لتحديد سلوك الدّولة من حيث عامل القوّة والمصلحة للدّولتين.

2) **دراسة (الأحبابي،2021): "تحليل جغرافي سياسي للعلاقات التّركيّة ومحيطها الإقليمي في منطقة الشّرق الأوسط: الواقع والتّحديات"**، هدفت الدّراسة إلى معرفة موقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي؛ بوصفه واحدًا من أهم العوامل التي ساعدت على تطوّر علاقتها الدّولية ومنحها فن المناورة في أكثر من منطقة واحدة؛ كونها تهيمن على مساحة كبيرة جدًا، وتأتي أهمّيتها من التقاء قارّتي آسيا وأوروبا؛ إذ يفصلها عن السّواحل الشّمالية للقارّة الأفريقيّة البحر المتوسط، ويمنح هذا الموقع الجغرافي الفريد تركيا أهميّة كبرى، إضافة إلى المكانة الإقليميّة والدوليّة؛ كونها تتميّز بخصائص جيوسياسيّة واستراتيجيّة مما يثير مسألة طبيعة الدّور الإقليمي لتركيا تجاه الشّرق الأوسط وأسباب هذا الاتّجاه، وكذلك تأثير الخصائص الطبيعيّة والبشريّة لتركيا والشّرق الأوسط على اتّجاههما، إن أدركنا حقيقة مفادها: أنّ تولّي حزب العدالة والتّنمية الحكم في تركيا انعكست توجهاته نحو العالم الإسلامي،

ما أدّى إلى تغيير هيكل العلاقات التّركية مع جوارها الإقليمي من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٩، مع الإشارة إلى التّناقضات النّاتجة عن التّغيرات الإقليمية والدّولية التي حدثت في المنطقة، كنتيجة لفشل سياستها بسبب التّدخل في المشكلات، ما أنتج تناقضات وتعقيدات في أثناء حكم حزب العدالة والتّنمية. فانعكس ذلك على مستقبل العلاقة في ضوء التّغيرات الإقليميّة والدّولية، لذا تكمن أهمّيّة هذه الدراسة من خلال النّظرة الجغرافيّة الشّاملة في تأثير الجغرافيا السّياسية على تلك العلاقات الدّولية وفق الحيّز المكاني الذي يجسّده البعد الجغرافي والسّياسي للعلاقات التّركية ومحيطها الإقليمي؛ وفق مبدأ التّعاون الدّبلوماسي اقتصاديا وعسكريا، وما تطمح إليه تركيا من بسط نفوذ لوجستي في منطقة الشّرق الأوسط بشكل عام ودول جواره الجغرافي بشكل خاص، إضافة إلى تفاقم الأزمة السّياسية التي تمر بها دول شرق الأوسط في ضوء متغيّرات سياسيّة واقتصاديّة أدّت إلى إخضاع مدن عربيّة عديدة لسيطرة الجماعات الإرهابيّة، ما جعل تلك الدول في نقطة ضعف لصناعة القرار السّياسي، وبالتّالي عملت تركيا على وضع استراتيجيّة سريعة؛ للحدّ من تغلغل تلك الجماعات نحو الدّاخل التّركي وتحجيم دورها الإقليمي والدّولي الذي بات واضحًا كيف يتغذّى من أجنده خارجيّة تعمل جاهدة إلى عدم الاستقرار السّياسي له؛ وفق استراتيجيّة عالمية تتبناها الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه المناطق التي تمتلك حاسّة مكانيّة وسياسيّة، وتفعيل تلك المجاميع الإرهابيّة لخدمتها؛ من أجل تعظيم القوميّة على الهُويّة، والطّائفة على الدّين، في ضوء تدمير تلك المناطق التي تجسّد حقيقة وعظمة سكانها عبر التّاريخ في مختلف دول إقليم شرق الأوسط بمنظور الجغرافية السّياسيّة.

3) **دراسة المرشد (2017): "الدّور الإقليمي لتركيا تجاه الشّرق الأوسط"**، هدفت الدّراسة إلى التّعرف على التّحولات التي شهدها الدّور الإقليمي لتركيا في الشّرق الأوسط بعد عام 2002م، وبيان أسسه وأهدافه، والوقوف على المتغيّرات الإقليميّة والدّوليّة التي ساهمت في صوغه وبلورته، والتّعرف إلى الأهداف التي سعت تركيا إلى تحقيقها من خلال توظيف قدراتها السّياسية، والاقتصاديّة، والجغرافيّة، والعسكريّة، في ظل الأزمات التي تشهدها المنطقة، وفي ضوء تراجع النّظام العربيّ.

4) **دراسة عبد العاطي (2010)، " تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج"**، هدفت الدارسة الى دراسة التطورات والتغيرات البنوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام (2002) وكيف انعكس هذا التطور وذلك على الداخل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وكيف امتد إلى الخارج حضوراً وتأثيراً.

5) **دراسة أوغلو (2011): "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السّياسة الدّولية"**، هدفت الدّراسة إلى التّحليل الاستراتيجي للدّور التّركي، مبينة أنّ المجتمع التّركي هو المجتمع الوحيد الذي شهد

قطيعة تاريخيّة كاملة، من ناحية الهُويّة والثّقافة والمؤسّسات التي يستند إليها النّظام السّياسي، قطيعة مارستها النّخبة السّياسية وأظهرت رغبتها بالالتحاق بحضارة الغرب بعدما خسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة، وتناولت كذلك الاستراتيجيّة المرحليّة والسّياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافيّة.

ما يميز هذه الدّراسة عن الدّراسات السابقة

تتميّز هذه الدّراسة في أنّها ستسهم في تعميق الفهم لدى المهتمّين بالشّأن الاستراتيجي؛ بالتعرف إلى الاستراتيجيّة التّركية في منطقة الشّرق الأوسط خاصة في الفترة (2002م–2020م)؛ إذ يبرز المحتوى الزّماني للدّراسة، في محاولة لتقديم إطار تحليلي لجوانب الاستراتيجيّة الإقليميّة التّركيّة وفي ضوء الإمكانات والقدرات التي تمتلكها الدّولة التّركيّة.

المبحث الثّالث
الإمكانات والقدرات التّركيّة
- الموقع الجغرافيّ-

إنّ للموقع الجيو سياسيّ لتركيا دورًا مهمًا واستراتيجيًا في بلورة السّياسة التّركيّة الخارجيّة ومنذ قرون عديدة؛ إذ أدّى وما يزال موقعها الجيو سياسي دورًا مهمًا في العلاقات الدّوليّة، كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمرة، فهي تقع في منطقة الأناضول بالقارّة الآسيويّة، ويقع جزء من أراضيها في منطقة البلقان الأوروبيّة، ما أكسباها أهمّيّة استراتيجيّة مهمّة، إذ تعدّ ملتقى طرق المواصلات البرية والبحرية والجويّة في المنطقة وتتحكّم في طرق نقل الطّاقة سواء إلى منطقة الشّرق الأوسط أو إلى قارة أوروبا والولايات المتّحدة؛ حيث تحتل المرتبة السّابعة والثّلاثين من حيث المساحة على مستوى العالم؛ إذ تقدّر بحوالي 783.562 كيلومترًا مربّعًا (المعطي، 2018).

وتشترك حدود تركيا الجغرافيّة مع مجموعة من الدّول؛ إذ يحدّها من الشّمال البحر الأسود وجورجيا، ومن الشّرق أرمينيا وأذربيجان وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط، أمّا من الغرب فيحدّها بحر إيجة، واليونان وبلغاريا، ويقع جزء منها في قارّة آسيا ويطلق عليه اسم الأناضول، وجزء صغير في قارة أوروبا ويطلق عليه اسم البلقان (المعطي، 2018).

العامل الاقتصادي

تطوّر الاقتصاد التّركي وأصبح نموذجًا يُحتذى به، ويعد الأمن الاقتصادي ركيزة من ركائز الدّول في استقرارها، فإذا استثمرت تلك القوى الاقتصاديّة بشكل سليم ستخرج من المصاعب الاقتصاديّة، ويكون له انعكاسات إيجابيّة على الدّولة والشّعب؛ فالدّولة التّركيّة عانت في السّابق من كساد وخاصّة بعد انهيار الدّولة العثمانيّة، ما أدّى إلى تزايد الدّيون ورفع الضّرائب، وبالتّالي التّأثير سلبًا في الشّعب والدّولة ككل، لكن ما لبث تركيا حتّى استعادت قواها وتحدّت أزماتها، فأصبحت من أقوى عشرين دولة اقتصاديّة على نِطاق العالم، بعدما كانت دولة نامية؛ وتحوّلت تركيا من دولة مديونة لصندوق النّقد الدّولي بمبلغ 23.5 مليار دولار إلى مُقرِضة لصندوق النّقد الدّولي خلال عشر سنوات، وشكّلت مرحلة ما بعد2002م، مرحلة ازدهار الدّولة التّركية الحديثة مع تولى حزب العدالة والتّنمية؛ إذ بدأ اقتصاد تركيا يتّجه اتجاهًا معاكسًا أدّى إلى تطوّر الاقتصاد التّركي؛ فقد سدّدت الدّيون المتراكمة على الدّولة جميعها، وارتفعت قيمة العملة التّركيّة الحديثة، وانخفضت نسبة البطالة إلى 2%، وبدأت المشاريع الضّخمة على نطاق العالم، وبدأت صناعات تركيا تجتاح أسواق العالم كله (البنا، 2018).

العامل العسكري

تعد تركيا من أقوى الدّول بين جيرانها عسكريًا، ويميل ميزان القوى الإقليمي في صالحها، وتعدّ القوات المسلحة التّركية ثاني أكبر قوة مسلّحة دائمة في حلف النّاتو بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتحتل المرتبة الثّامنة عالميًا لعام 2014م، ويعدّ الجيش التّركي الخامس عشر على مستوى العالم في الانفاق العسكري، ويأتي بالمرتبة الثّانية فقط بعد إسرائيل في الشّرق الأوسط، ويمتلك صناعات دفاعيّة قويّة؛ فالجيش التّركي يمتلك قدرات قتاليّة عالية وإمكانات ذات معدات متقدّمة جعلته في مقدّمة الجيوش على مستوى الإقليم والعالم (دباغ، 2015).

أهداف السّياسة التّركيّة في المنطقة

تعدّ القدرات الاقتصاديّة والعسكريّة التّركية متنامية جدًا؛ مقارنة مع الدّول الإقليميّة والقوى الدّوليّة الأخرى، ومن خلال ذلك التّنامي تظهر ملامح الاستراتيجيّة التّركيّة التي تلبّي طموحات تركيا وتطلعاتها المستقبليّة على الصّعيد الإقليميّ أو الدّولي؛ إذ ركّزت تركيا على استراتيجيّة الاستبدال الأوروبي والإحلال العربي، مكانًا في الذّهنيّة التّركيّة، وخاصّة عندما رُفض طلب تركيا للإنضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، حيث تمّ وضع شروط تعجيزيّة لتركيا لدخولها الاتّحاد الأوروبي، وشكّلت هذه

الاستراتيجيّة مكسباً إقليميًا لتركيا (اوغلوا، 2010).

لقد عمل حزب العدالة والتّنمية –ومنذ استلامه الحكم في تركيا– على المرتكزات المنبثقة من مقوّمات القوّة التّركيّة المتمثّلة في الموقع الاستراتيجي بين الشّرق والغرب، والإرث الحضاري، والقوّة العسكريّة، والاقتصاد المتنامي، مع العمل على فتح القنوات الدّبلوماسيّة والسّياسيّة بمختلف الجهات، وإقامة علاقات إيجابيّة مع من كانوا يعدّون خصوم الأمس، لذلك تطلّعت تركيا إلى تحقيق أهداف معيّنة ومتعدّدة في الدّاخل والخارج؛ من خلال تنشيط دورها الإقليمي والخارجي من خلال المجالات الآتية (**كاخيا،2012**):

<u>المجال الدّاخلي:</u> يتمثّل في الأهداف الدّاخليّة من خلال سعي حكومة حزب العدالة والتّنمية إلى توسيع قاعدتها الشّعبية، وتأكيد جدارتها في إدارة البلاد والعمل على تحسين موقفها السّياسي في مواجهة خصومها السّياسيين.

<u>أمّا المجال الخارجي:</u> فكان على الصّعيد الخارجي، حيث عملت حكومة حزب العدالة والتّنمية على محاصرة النّفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة، والتّقارب مع دول الخليج العربي وسوريا (قبل تفاقم الأزمة السّوريّة الحالية)، ولبنان والفصائل الفلسطينيّة، علاوة على سعيها إلى توثيق علاقاتها بمحيطها الإقليمي ودور الجوار، بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليميّة، ويعيد الحيويّة لمكانتها في العالمين العربي والإسلامي.

إنّ هذا الدّور التّركي المتنامي في الإقليم ما كان ليحدث لولا موافقة أمريكيّة على هذا الدّور، حيث أرادت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن تجعل تركيا دولة مركزيّة في الشّرق الأوسط بجانب إسرائيل، لأسباب عديدة، منها: حصر النّفوذ الإيراني في المنطقة، والتّقارب مع الدّول العربيّة، وعمل تجمّع سنّي بقيادة تركيا ضد النّفوذ الشّيعي بقيادة إيران.

إنّ نظرة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتركيا هي تحقيق مصالحها في المنطقة، منها: ضمان حريّة الملاحة للأسطول الأمريكي عبر الممرّات الملاحيّة الدّوليّة خاصة مضيقي البسفور والدّردنيل، إضافة إلى تحقيق الاقتراب الأمريكي من الحدود الدّوليّة للدّول الكبرى المنافسة كروسيا والصّين؛ من خلال إقامة القواعد العسكرية الضّخمة على الأراضي التّركية (المرشد، 2017، ص12).

أمّا بخصوص علاقة تركيا مع الدّولة الرّوسيّة، فقد تنبّه الرّوس إلى الأهميّة الاستراتيجيّة لتركيا؛

لأنّ موقعها الجغرافي يشرف على البحر الأوسط، ويتحكّم في مضيقي البسفور، والدردنيل الذين يمثّلان الطّريق البحري الوحيد للأسطول الرّوسي من البحر الأسود إلى المياه الواقعة في بحار وخلجان ومنطقة الشّرق الأوسط، وتعلم روسيا متن العلاقات الأمريكيّة التركيّة، وأنّ تركيا تمثّل جزءًا من الحزام الإقليمي للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهو ما يزعج روسيا، لكنّها حريصة أشدّ الحرص على علاقاتها الاستراتيجيّة مع تركيا، (المرشد،2017، ص12).

الاستراتيجيّة التّركيّة تجاه الشّرق الأوسط

لقد تحوّلت السّياسة التّركيّة بعد نهاية الحرب الباردة، بانتقال تركيا من صفة الحارس الشّرقي للحدود الغربية لأوروبا والحصن المتين ضدّ المد الشّيوعي في منطقة الشّرق الأوسط، إلى صفة الشّريك الاستراتيجيّ للغرب، من خلال إصرارها على مواصلة مسعاها لتحقيق هدفها التّاريخي منذ تأسيس الجمهوريّة التّركية الحاليّة 1923 وهو اكتساب العضويّة في الاتّحاد الأوروبي، وتوطّدت علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإسرائيل وابتعدت عن الدّول العربيّة والإسلاميّة، من خلال سياسة خارجيّة ذات بعد واحد آنذاك، إلا أنّ التّغيرات التي عرفها العالم بعد أحداث 11سبتمبر2001، والتّحوّلات الكبرى التي عرفتها تركيا على المستوى الدّاخلي، جعلها تعيد حساباتها في سياستها الخارجيّة، وتحدّد موقعها من النّظام الدّولي الحالي، ما جعلها تعيد النّظر في أهدافها واستراتيجيّاتها، وتتبنّى سياسة خارجيّة تختلف عن السّابق (الرحاحلة، 2014، ص75).

وقد سعت تركيا من أجل تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشّرق الأوسط، إلى تكييف سياستها الخارجيّة بشكل يتلاءم مع الواقع الدّولي والإقليمي في ظلّ المتغيّرات الدّوليّة والإقليميّة والتي انعكست على منطقة الشّرق الأوسط –لاسيّما– التّطوّرات التي جاءت تداعياتها بعد أحداث 11 أيلول 2001م، وحرب احتلال العراق 2003م، وتطوّرات التسوية السّياسيّة للصّراع العربي الإسرائيلي وثورات الرّبيع العربي إضافة إلى بروز إيران كقوّة إقليميّة لها نفوذها بمنطقة الخليج العربي، وبالتّالي، فإن هذه المتغّيرات فرضت على تركيا إعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيّرات الإقليميّة (نور الدين، 2010، ص86).

وقد كان لوصول حزب العدالة والتّنمية الإسلامي إلى الحكم أثر كبير على توجّهات السّياسة الخارجيّة التّركية؛ فقد تبنّت تركيا سياسة خارجيّة متغيّرة حسب الظّروف الدّوليّة المتحرّكة، وطوّرت تركيا أسلوبها الدّبلوماسي لتشكّل بلدًا مركزيًا في إدارة الأزمات التي ىعمل على حلّها بالشّكل السّلمي،

فانتقلت تركيا من السّياسة الجامدة والحياد إلى الحركة والتّفاعل الدّائم مع المتغيّرات الدّولية، ثمّ فعّلت تواصلها مع جميع البلدان المهمّة بالنّسبة لها (الرحاحلة، 2014، ص75).

الاستراتيجيّة التّركية أثناء ثورات الرّبيع العربي

عندما وصل حزب العدالة والتّنمية للحكم في عام 2002م في تركيا، ازداد اهتمام الدّولة التّركية بالقضايا التي تحدث في الشّرق الأوسط كقوّة مركزيّة وطرف فاعل في السّياسية التي تدور بالمنطقة، إلا أنّ الإحداث التي رافقت المنطقة العربيّة، وخاصّة بداية الثّورات العربيّة في تونس ومصر، ما أدّى إلى وجود تحدّيات كبرى، تلك الثّورات جعلت موقف الحكومة التّركيّة متباينًا من تلك الثّورات، فقامت تركيا بدعم حريّة الشّعوب في تقرير مصيرها خاصّة؛ إذ إنّ التّحوّل الدّيمقراطي هو سبيل نجاحها في المستقبل، ورفضت الدّولة التّركيّة التّدخل الأجنبي وتقديم الدّعم الإنساني، والمحافظة على المصالح العليا للدّولة التّركية بتلك الدّول وسلامة الجاليات التّركية العاملة بها، وعملت تركيا على الاستناد إلى الشّرعيّة الدّولية واحترام حقوق الإنسان (القصاص، 2019).

إلا أنّ الإحداث المتسارعة في الثّورات العربيّة وانتقالها إلى سوريا البلد المجاور لتركيا، وتحوّل تلك الثّورة إلى حرب أهليّة طاحنة وتدخل الدّول وخاصّة روسيا وإيران، جعل تركيا تأخذ دورًا أكبر في سوريا، نظرًا لخصوصيّتها وقربها من تركيا، فتدخّلت تركيا في شمال سوريا بحجّة محاربة تنظيم الدّولة الإسلاميّة "داعش"، وأثّرت الثّورة السّوريّة أيضًا في استقبال تركيا العدد الأكبر من اللاجئين السّوريين؛ فهي الدّولة الأولى من ناحية استقبال النّازحين السّوريين، والتّقارب الجغرافي من الدّولة السّورية ومشكلة الأكراد أظهر تدخّل القوّة العسكريّة التّركيّة بشكل ملحوظ وتدخّل مباشر من القوّات التّركيّة داخل الأراضي السّوريّة.

سيناريوهات الاستراتيجيّة التّركية في منطقة الشّرق الأوسط

تزايد دور الدّولة التّركيّة وخاصة في منطقة الشّرق الأوسط، بعد وصول حزب العدالة والتّنمية للحكم، وتأكيد قيادات الحكم بالسّلطة التّركية على إيجاد منطقة لها نفوذها في المنطقة؛ حيث شهدت

التّطوّرات نمو الاقتصاد التّركي من حيث النّاتج المحلّي الإجمالي، ويمكن تحديد الدّور التّركي الإقليمي في منطقة الشّرق الأوسط مستقبلًا بثلاثة مسارات رئيسة، كما يأتي (الرحاحلة، 2014، ص75):

1. **السيناريو الأوّل:** تصاعد الدّور الإقليمي التّركي، ويشمل هذا السّيناريو في ضوء النجاح التّركي في المنطقة كافّة الأصعدة التي حقّقتها تركيا بشأن تأمين الاستقرار السّياسي والاقتصادي للدّولة التّركية ضمن مساق واحد، هو المحافظة على دور إقليمي فاعل ومؤثّر، ويتم ذلك ضمن المصالح الأمريكيّة أولًا والمصالح الرّوسية ثانيًا في منطقة الشّرق الأوسط، وغياب القوى العربيّة في منطقة الشّرق الأوسط.
2. **السّيناريو الثّاني:** يقوم هذا السّيناريو على استحالة تنفيذ الدّور الإقليمي التّركي في منطقة الشّرق الأوسط، وبالتّالي استبدال القدرات الموجه للخارج لتكون للداخل، مع التّركيز عليها، وتتوقّف عمليّة انكفاء الدّور الإقليمي على ازدياد حالة الصّراع بين العلمانيين والإسلاميين، وإخفاق الحكومة التّركية في تحقيق المصالحة مع الأكراد، وتضاؤل الأهميّة الاستراتيجيّة لتركيا لدى الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الرّوسيّة، والفشل التّركي؛ بتقديم نفسه للقيام بمد جسر التّفاهم بين الشّرق والغرب.
3. **السّيناريو الثّالث:** يقوم هذا السّيناريو على افتراض محدوديّة الدّور التّركي وثانويّة قدرة الدّولة التّركية، بالقيام بدور فاعل في القضايا ذات الاهتمام الكبير، وخاصّة في قضية الصّراع العربي الإسرائيلي؛ كون التّركيز التّركي انصبّ نحو مناطق أخرى؛ كالبلقان وقبرص التي لها أهمّية أكبر لدى تركيا، وتركيزها على القضيّة الكرديّة، وعدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق، والتّيار المعاكس للقوى التّركيّة خاصّة المملكة العربيّة السّعوديّة، بالإضافة إلى التّحرك المحدود من قبل تركيا ضمن إطار الإدارة الأمريكيّة فهي تنطلق وتتحرّك ضمن تفاهمات مع الأمريكيين.

الخاتمة

تشكّل خاتمة الدّارسة حصيلة النّتائج التي تمّثّل الإجابة عن أسئلة الدّراسة بالإضافة إلى تقديم التّوصيات، فقد سعت الدّراسة إلى معرفة الاستراتيجيّة التّركيّة تجاه منطقة الشّرق الأوسط؛ إذ إنّ الموقع الجيوسياسي لتركيا وقوّتها الاقتصاديّة والعسكريّة ساهمت في بروزها كقوّة إقليميّة مؤثّرة في منطقة الشّرق الأوسط.

النّتائج:

1. أكدت الدّراسة أن الدّولة التّركية تعي بأن تحقيق مكانتها الإقليمية والدّولية يأتي من خلال بناء تحالفات إقليميّة ودوليّة، ومن خلال ذلك ترى تركيا بأن علاقتها مع أيّ طرف من الأطراف ليس بديلًا عن الطّرف الآخر.
2. ثبت للدّراسة بأنّ القوّة التّركيّة تدور ضمن المصالح الأمريكيّة، وقد استغلت الأخيرة السّمات المميّزة للاستراتيجيّة التّركية والاقتراب من القضايا العربيّة والإسلاميّة وتعاطف تركيا خاصة مع القضيّة الفلسطينيّة والإخوان المسلمين في العالم العربي، وهو ما حقّق لتركيا التّقارب من بعض الدّول العربيّة.
3. أكدت الدّراسة أنّ صعود الدّور الإقليميّ التّركي في منطقة الشّرق الأوسط حدث نتيجة ضعف النّظام العربي وغياب القيادات الفاعلة وخصوصًا احتلال العراق، والثّورات العربيّة؛ ما أدّى ذلك إلى صعود النّفوذ التّركي في المنطقة.
4. ثبت للدّراسة أنّ التّوجه التّركي نحو الشّرق الأوسط هو جزء من استراتيجيّتها الشّاملة لتحقيق مكاسب أكبر وبناء نفوذ لها في المنطقة، مما ينعكس على وضعها الدّولي، وأهمّيتها لدى الغرب حتّى بات من الصّعب الحديث عن أي ترتيبات مستقبليّة بمعزل عن الدّور التّركي في منطقة الشّرق الأوسط، وقد مثّلت تركيا –على سبيل المثال– المنقذ الوحيد لأوروبا لاحتواء أزمة اللّجوء للاجئين السّوريين.
5. إنّ الدّور التّركي لا يستطيع حسم كثير من الملفّات دون التّنسيق مع الغرب وخصوصًا الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي تبقى القوّة الوحيدة القادرة على تغيير كافّة الأحداث والمسارات.

التّوصيات.

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدّراسة من نتائج يمكن استخلاص التّوصيات الآتية:

1- توصي الدّراسة بضرورة الاستفادة من الدّور الاستراتيجي التّركي في منطقة الشّرق الأوسط خاصة التي تصبّ في صالح القضايا العربيّة والإسلاميّة.
2- توصي الدّراسة بتقوية العلاقات العربيّة – التّركية؛ لتكون الأخيرة حليفًا استراتيجيًا في النّواحي الاقتصادية والأمنيّة.

3- توصي الدّراسة بالاستفادة من الموقع الاستراتيجي للدّولة التّركية من خلال التّبادل الاقتصادي المشترك.

المراجع

أ) **المراجع باللغة العربية**

- أوغلو، أحمد داود، (2010) "**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- كاخيا، إبراهيم إسماعيل، (2012) "**قراءة استراتيجية: اليقظة التركية والموقع الإقليمي**"، مجلة الدفاع العربي، الكويت.
- الرحاحلة، أحمد سليمان، (2014) "**الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الحلالمة، الحارث محمد، (2021)، "**التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط**"، المجلد (35)، العدد (6)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الأحبابي، نصيف جاسم، (2021)، "**تحليل جغرافي سياسي للعلاقات التركية ومحطيها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: الواقع والتحديات**"، المجلد (28)، العدد (3)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق.
- الكفارنه، أحمد عارف، (2018)، "الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليميًا ودوليًا"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد (45)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المنوفي، كمال، (1987)،" **أصول النظم السياسية المقارنة**"، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- مقلد، إسماعيل، (1987)،" **نظريات السياسة الدولية** "، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات ذات سلاسل، الكويت.
- الركابي، ستار جبار، (2017)،" الدور الإقليمي لتركيا تجاه دول الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق.
- العقابي، علي عودة، (1996)،"**العلاقات السياسية الدولية– دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

- عبدالفتاح، بشير(2014)، "**السياسة التركية في محيط إقليمي متغير**"، مجلة شؤون عربية، العدد(157)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
- صوبر، دانا، (2006)، "عملية صناعة القرار في العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن.
- نور الدين، محمد (2010)، "**السياسة الخارجية أسس ومرتكزات– تركيا بين تحديات الداخل ورهنات الخارج**"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- المرشد، مي سامي (2017)، "**الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط**"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
- دباغ، باسم، (2015)، "**تركيا تدخل حرب التسلح – جيش قوي وتصدير خارجي**" تاريخ الزيارة 2019/12/4م، انظر الرّابط:
- https://www.alaraby.co.uk
- المعطي، هنا، (2018)،" **أين تقع تركيا**"، تاريخ الزيارة 2019/12/4م، انظر الرابط: **http://mawdoo3.com**
- لينا، ديانا (2018)، "**مراحل نهضة و تطور الاقتصاد التركي**" موقع محطات تاريخ الزيارة 2019/12/4م، انظر الرابط: https://www.mah6at.net
- القصاص، محمود (2019)، "**نفوذ تركيا في المنطقة: قوة للبناء أم للهدم**" موقع bbc تاريخ الزيارة 2019/12/5م، انظر الرّابط: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-50102648

ب) <u>المراجع باللغة الإنجليزية:</u>

- George, Lenzowski, (1982), The Middle East in World Affairs, Connel University press, New York , p18.